بفعل انخفاض أسعار الإيجارات والمواد الغذائية

«بيتك للأبحاث»: 1.9 في المئة التضخم بالكويت والنسبة عند أدنى مستوى منذ ثلاث سنوات

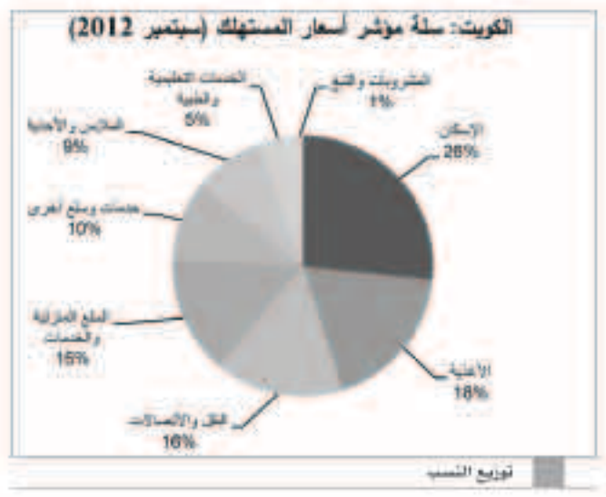

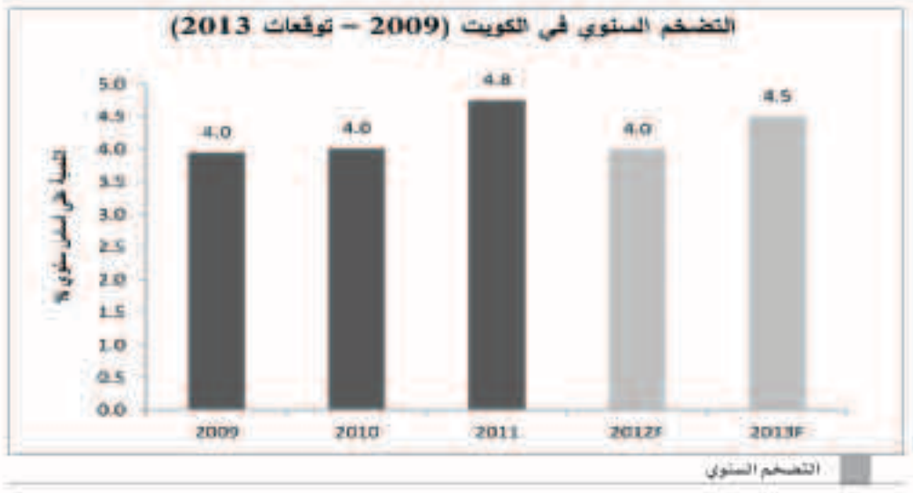

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن تراجع مستوى التضخم في الكويت بشكل ملحوظ في سبتمبر الماضي ليصل إلى 1.9 في المئة على أساس سنوي وهو أدنى مستوى له منذ 3 سنوات، وذلك بفعل انخفاض الأسعار في قطاع الإسكان نتيجة للركود في الإيجارات والمواد الغذائية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية حيث تتشكل المواد المستوردة من الخارج معظم نسب الاستهلاك المحلي.

وأشار التقرير إلى أن مخاطر التضخم مازالت ضئيلة نسبيا، ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم في الكويت منخفضا في مدى يتراوح بين 2 في المئة إلى 4 في المئة على أساس سنوي في النصف الثاني من 2012 حيث بلغ منذ بداية السنة حتى الآن 3.1 في المئة على أساس سنوي، بينما توقع التقرير أن يكون متوسط 2012 بنسبة 4 في المئة على أساس سنوي.

وأشار مؤشر أسعار المستهلك إلى انخفاض كبير في مستوى التضخم في سبتمبر الماضي ليصل إلى 1.9 في المئة على أساس سنوي «وهو أدنى مستوى له منذ النصف الثاني من 2009»، وذلك من نسبة 2.8 في المئة على أساس سنوي في أغسطس 2012 حيث استمر قطاع الإسكان في تحقيق الضغط على التضخم. وقد انخفضت الأسعار في قطاع الإسكان والذي يشكل 26.7 في المئة من سلة أسعار المستهلك إلى 0.7 في المئة على أساس سنوي من 1.6 في المئة على أساس سنوي في أغسطس 2012.

وقد تأثر معدل التضخم العام بصورة كبيرة من انخفاض الضغط في قطاع الإسكان نتيجة للركود الذي تشهده الإيجارات فضلاً عن تراجع معدلات الأسعار في العديد من القطاعات الأخرى، وقد جاء هذا التأثير الكبير أعلى في معدله من الضغط المعاكس الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم مثل ارتفاع أسعار السلع عالمياً أو زيادة الإنفاق في قطاع المستهلك.

وفي الوقت نفسه، أظهر مؤشر أسعار المواد الغذائية «ثاني أكبر مساهم في سلة أسعار المستهلك الكويتية بنسبة 18.3 في المئة» انخفاضاً ملحوظاً ليصل إلى 3.8 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2012 في حين كان بنسبة 5.7 في المئة على أساس سنوي في أغسطس 2012. ويرجع الانخفاض إلى حد كبير نتيجة الانخفاض الذي شهدته أسعار الحبوب والزيوت على المستوى العالمي والتي غلبت على تأثير زيادة أسعار السكر ومنتجات الألبان بينما لم تشهد الأسواق تغيراً في أسعار اللحوم، وتظهر المؤشرات انخفاض أسعار المواد الغذائية عالمياً بمتوسط 8 في المئة لفترة العشرة أشهر الأولى من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ويعكس الانخفاض الطفيف في أسعار القمح تباطؤ النشاط التجاري، في حين انخفضت أسعار الذرة نتيجة لتراجع الطلب من قطاع الذرة الحيوانية والقطاع الصناعي. ويرجع الانخفاض في أسعار الزيوت بصورة أساسية إلى استمرار وفرة إنتاج زيت النخيل في جنوب شرق آسيا، مع ضعف الطلب العالمي على الاستيراد.

وقد كان لتوافر الصادرات من زيوت الصويا وبذور عباد الشمس بأكثر من المتوقع إلى جانب التباطؤ العام في نمو الاستهلاك العالمي دورا في تلطيف أجواء التضخم في السوق. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن معدل التضخم الكلي في الكويت يتأثر بصورة أساسية بتقلبات الأسعار العالمية للغذاء.

نظراً لانخفاض مؤشر أسعار المستهلك خلال الأشهر الأخيرة على خلفية انخفاض أسعار قطاعي الإسكان والأغذية المستوردة، فإننا نرى إن مخاطر التضخم ضئيلة نسبيا، ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم في الكويت منخفضا في مدى يتراوح بين 2 في المئة إلى 4 في المئة على أساس سنوي في النصف الثاني من 2012 «منذ بداية السنة حتى الآن 3.1 في المئة على أساس سنوي»، ونتوقع أن يكون متوسط 2012 بنسبة 4 في المئة على أساس سنوي «2011: 4.8 في المئة على أساس سنوي»، حيث إن التدابير التي تتخذها الحكومة لضبط أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال تقديم الدعم سوف يكبح ارتفاع معدل التضخم في المستقبل.

وبالرغم من ذلك، فإننا نعتقد أن التضخم الكلي قد يرتفع ليصل إلى 4.5 في المئة على أساس سنوي في عام 2013 حيث بدأت أسعار السلع في الارتفاع فضلاً عن زيادة نمو الاستهلاك الخاص، ونتوقع أن يكون التأثير الصافي لزيادة الرواتب إيجابيا على زيادة الاستهلاك وهو أمر يبشر بالخير بالنسبة لتجار التجزئة ولقطاع السلع الاستهلاكية بشكل عام.

4 في المئة متوسط نسبة التضخم المتوقعة للعام الحالي

مؤسسة البترول تشارك بالمؤتمر الدولي لصناعة النفط والغاز في سنغافورة

شعار مؤسسة البترول الكويتية

«كونا»: أعلنت مؤسسة البترول الكويتية مشاركتها في المؤتمر والمعرض الدولي لصناعة النفط والغاز 2012 «أو أس إي أبيه» في دورته التاسعة عشرة التي ستقام في الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر الجاري في مركز «ساندس» للمعارض والمؤتمرات بسنغافورة.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي امس ان المؤتمر يناقش فيه قياديو الصناعة النفطية في القارة الآسيوية ابرز القضايا والتحديات التي تواجه المشروعات النفطية في المنطقة مبينة ان محاوره الرئيسية تناقش القضايا العالمية الملحة التي تواجه صناعة النفط والغاز في القارة الآسيوية.

واوضحت ان من اهم تلك المحاور الأوضاع الاقتصادية العالمية وتأثيرها في صناعة النفط والغاز في المنطقة والابتكارات التقنية الثورية في العمليات الإنتاجية وإدارة سلامة منشآت النفط والغاز البحرية وتحديات استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال.

من جهته اكد العضو المنتدب للعلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والإعلام الشيخ طلال الخالد الصباح ان المؤسسة تحرص على المشاركة في المحافل الدولية ذات الصلة بالصناعة النفطية لتعزيز وجودها ومكانتها العالمية من خلال تبادل الخبرات حول أحدث ما توصلت إليه الصناعة النفطية بمختلف مجالاتها.

ولفت الخالد الى أن المؤتمر يجذب اهتمام كبرى المؤسسات النفطية حول العالم لاسيما انه يسلط الضوء على تحديات الصناعة النفطية في القارة الآسيوية والتي تضم اكبر منتجي النفط في العالم بما يقرب من وجهات النظر ويوحد الرؤى الاستراتيجية بين تلك الدول.

يذكر أن هذا المؤتمر الذي ينظم مرة كل سنتين يعد الملتقى الآسيوي الأول لمناقشة التحديات الراهنة والتقنيات الداعمة لصناعة النفط والغاز في المنطقة فمنذ انطلاقته عام 1976 يجتذب أهم الشركات العالمية والآسيوية العملاقة في صناعة النفط والغاز لتبادل أحدث الحلول والمنتجات والتقنيات الداعمة لهذه الصناعة الحيوية. وستشارك مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها في هذا الحدث يوقد يترأسه مدير دائرة العلاقات العامة علي مراد وعدد من ممثلي الشركات التابعة كما تشمل قائمة المتحدثين من شركة نفط الكويت مهندس مكامن بمجموعة تطوير الحقول صلاح الرشيدي ومهندس أول عمليات بمجموعة البحث والتكنولوجيا الدكتورة خيرية الحمد لاستعراض تجربة القطاع النفطي فيما يخص الارتقاء بالعمليات الإنتاجية.

من مجلة أفييشن بيزنس

الرئيس التنفيذي لـ«الجزيرة» يحصد جائزة «الإنجاز الشخصي»

ستيفان بيتشلر

حصل الرئيس التنفيذي لشركة «طيران الجزيرة» ستيفان بيتشلر على جائزة «الإنجاز الشخصي للعام» من قبل مجلة «أفييشن بيزنس» الفندية المتخصصة بأخبار وتقارير قطاع النقل الجوي في الشرق الأوسط، وذلك خلال حفل توزيع الجوائز السادس الذي أقيم في فندق ويستن في دبي.

وقد كانت جائزة بيتشلر من بين 12 فئة قامت لجنة التحكيم المكونة من خمسة حكام بتقييم أداء الشركات وإنجازات الشخصيات المرشحة لهذه الفئات، وذلك اعتمادا على نظام تصويت لا يكشف عن أسماء الشركات أو الشخصيات المرشحة للحكام خلال عملية التقييم والتصويت، فتعتمد اللجنة على دراسة أداء الشركة وإنجازاتها.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «طيران الجزيرة»، ستيفان بيتشلر: «لقد كانت طيران الجزيرة الأسرع نموا من بين شركات الطيران المنخفضة التكاليف في المنطقة عند إطلاقها في عام 2006 وذلك لغاية عام 2008 حين فاق سوق النقل الجوي الإقليمي حجمه الاستيعابي. وهنا وضعت الإدارة خطة «العودة إلى الربحية»، التي بدأت بتنفيذها في الربع الثاني من 2010 والتي هدفت إلى التركيز على تحقيق الربحية في كل فترة مالية وليس فقط في الفترات الموسمية. وكانت النتيجة أرباح متواصلة خلال الفصول التسعة الأخيرة، بما في ذلك تحقيق نتائج قياسية في ثمان فصول منها. واليوم، أصبحت طيران الجزيرة شركة الطيران الوحيدة في الكويت ومن شركات الطيران القليلة في المنطقة التي تحقق أرباحاً مستمرة».

وأضاف بيتشلر: «لقد نجحت خطة «العودة إلى الربحية» في جعل طيران الجزيرة مربحة خلال كل فصل، وأشكر فريق طيران الجزيرة على جهوده وعمله اللا متناهي، فمن دونهم لما تمكنا من إنجاح خطة «العودة إلى الربحية».

بدأت طيران الجزيرة تنفيذ خطة «العودة إلى الربحية» ابتداءً من مايو 2010، وكانت من أبرز الأولويات التي وضعت في الخطة إعادة نشر أصول المجموعة، وتخفيض عدد الموظفين بما يتناسب مع الحجم الجديد للشركة، وإدارة صارمة للتكاليف، والتركيز على الخطوط المربحة، وتوفير خدمات ذات قيمة مضافة للمسافرين.

وقد حققت طيران الجزيرة أرباحاً مباشرة فاقت التوقعات بفضل الخطة، حيث أعلنت مجموعة طيران الجزيرة بعد ثلاثة أشهر فقط من تنفيذ الخطة عن أرباح صافية فصلية قياسية بلغت 4.4 ملايين د.ك للربع الثالث من عام 2010، وواصلت المجموعة تحقيق الأرباح منذ ذلك الحين، وحققت أرباحاً صافية بلغت 10.6 ملايين د.ك للعام 2011. وخلال العام الحالي، حققت المجموعة أرباحاً صافية بلغت 11.4 مليون د.ك لفترة التسعة أشهر، بزيادة نسبتها 23.6 في المئة عن الأرباح القياسية التي حققتها للفترة ذاتها في عام 2011 والتي بلغت 9.2 ملايين د.ك.

ألف مشارك في فعالية «بيتك» ومعهد دسمان بيوم السكر

جانب من الفعالية

حظيت فعالية اليوم المفتوح برعاية «بيتك» وبتنظيم معهد دسمان للسكري بمناسبة يوم السكر العالمي بحضور أكثر من ألف مشارك من مختلف الأعمار من المواطنين والمقيمين حيث اشتمل البرنامج على عدة فقرات صحية وتعليمية وترفيهية شيقة.

وتقيم على هامش الفعالية معرض خاص بتعريف المشاركين بأمراض السكري وطرق الوقاية منها وأتيحت لهم فرصة الفحص المجاني مع إعطائهم النصائح الكافية لتجنيبهم الآثار السلبية للمرض، كما تم تقديم فقرات ترفيهية ومسابقات للصغار علاوة على محاضرات توعوية تخص التغذية السليمة. ويأتي اهتمام «بيتك» بدعم التوعية والوقاية من أمراض السكر للعام الرابع على التوالي ضمن مسؤوليته الاجتماعية في المجال الصحي. حيث نظم خلال الأسبوع الماضي فعالية مصاحبة شارك فيها موظفو «بيتك» حرصاً على الاهتمام بصحتهم البدنية وكذلك تطبيقاً لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، كما تمت إنارة برج «بيتك» في قلب العاصمة باللون الأزرق خلال اليوم العالمي لمرضى السكر تضامناً مع المصابين بالمرض من الملايين حول العالم.

كما شارك «بيتك» في وقت سابق في تنظيم ودعم فعاليات أخرى تستهدف الوقاية من أمراض السكر ومن بينها مهرجان المشي بالتعاون مع وزارة الصحة، وكذلك توقيع أول اتفاقية تعاون دولية يوقعها بنك لخدمة ملايين المرضى بالسكري مع الاتحاد الدولي للسكري وهو المظلة التي تشمل أكثر من 200 جمعية ورابطة وطنية للسكري في أكثر من 160 دولة، وهي تمثل وترعى متطلبات الأعداد المتزايدة من المصابين بالسكري وكذا المعرضين للإصابة به، ويقود الاتحاد المجتمع الدولي للسكري منذ عام 1950، كما كان «بيتك» البنك الوحيد في المؤتمر العالمي للسكر الأخير والذي جرى تنظيمه في دبي وسط حضور 15 ألف من المختصين من مختلف أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك ابتعث «بيتك» خلال العامين الأخيرين العديد من المختصين بمرض السكر إلى مراكز صحية عالمية ومن بينها أحد المراكز التابعة لجامعة هارفارد الأميركية الشهيرة للتعرف على آخر المستجدات والدراسات العالمية حول أساليب الوقاية من مرض السكر بالإضافة إلى الأساليب الحديثة لعلاج المصابين بالمرض.

الاعتماد على الاستهلاك المحلي يدفع الاقتصاد الماليزي إلى النمو ويحصنه من تأثيرات تباطؤ الطلب

«الكويتية الصينية»: الطلب المحلي المتزايد ينعش النمو الاقتصادي

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية ان ماليزيا تستمر بتفوقها على دول جنوب شرق آسيا.

واضاف التقرير في الربع الثالث من 2012، حققت نموا فاق التوقعات حيث بلغ 5.2 في المئة على أساس سنوي، وهو اقل بقليل من معدل نمو الربع السابق والبالغ 5.6 في المئة.

وأوضح التقرير: بعكس الدول المحيطة بها أصبحت ماليزيا تعتمد بشكل متزايد على قطاعها المحلي في ظل ضعف الطلب العالمي، فساهمت مستويات الاستثمارات والاستهلاك القوية في التغطية على ضعف إنفاق القطاع التجاري والقطاع الحكومي، وإبقاء النمو قوياً خلال الربع الثالث. ودفع الإنفاق الحكومي الشعبي الارتفاع في الاستهلاك الخاص، حيث تضمن الإنفاق التحويلات النقدية إلى الآلاف من ذوي الدخل المنخفض، وزيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية.

وأشار التقرير: أما الاستثمار، فقد شهد أيضا ارتفاعاً في مستوياته بفضل ارتفاع الإنفاق العام والخاص. فقد أنفقت الحكومة بشكل كبير تحت برنامجها للإنماء الاقتصادي، في محاولة لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، وزاد الإنفاق الخاص بسبب توافر الفرص في قطاع الخدمات، وخصوصاً في قطاعات المواصلات، والعقار، والخدمات.

أما الصادرات، فلا تزال تعاني بسبب الطلب العالمي الضعيف. وتشكل دول مجموعة الثلاثة «الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، واليابان» ما يقارب ثلث الطلب على الصادرات الماليزية، ولكن مع استمرار تحديات الولايات المتحدة في المحافظة على نمو اقتصادي قوي، وتدهور أزمة الديون في الاتحاد الأوروبي، تعثر أداء الصادرات الماليزية التي يتكون جزء كبير منها من المكائن والآلات والمنتجات غير الأساسية.

وإذا ما استمر الطلب المحلي ومستوى الاستثمار مرتفعين، يمكنهما التعويض عن تأثير هبوط الطلب الخارجي على الصادرات، وبذلك يساعدان ماليزيا على تحقيق نسبة النمو التي تستهدفها والتي تتراوح ما بين 4 في المئة و5 في المئة بنهاية العام، وأيضاً في الوقت ذاته، يدعمان عوائد الشركات.

ويقيس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدّل للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدّلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. وهو مقياس يجعل الأسعار ثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والتي تليه. ويبيّن الرسم البياني المرفق تفصيل الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، حيث يتكون من الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات.

الناتج المحلي الماليزي

ويقود النمو غالبا الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الماليزي المعتمد بشكل كبير على الإقتصاد المحلي، لكن تاريخيا، كانت مساهمة الصادرات أكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يبين الرسم البياني.

من غير المحتمل أن ترى ماليزيا على المدى القريب تغيّرا إيجابيا يدفع نمو حجم صادراتها، وهو الأمر الذي يعتمد على تعافي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وعودة الطلب منهما. ومع هذا، إذا استمر أداء الاقتصاد المحلي الجيد، فإن الاستهلاك المحلي والإنفاق العام سيشكلان دعامة لماليزيا ضد تباطؤ الطلب الخارجي. وهذا هو ما يعتمد عليه البنك المركزي الذي لم يخفض سعر الفائدة منذ 2011، بينما اضطرت بعض البنوك المركزية الآسيوية إلى خفض أسعار الفائدة لتحفيز النمو.

«الدراسات المصرفية» ينفذ برنامجاً تدريبياً عن قطاع التأمين ومستنداته

«كونا»: بدأ معهد الدراسات المصرفية تنفيذ برنامج تدريبي متخصص تحت عنوان «مقدمة في التأمين ومستندات التأمين» وذلك بالتعاون مع الاتحاد الكويتي للتأمين.

وقال مدير المعهد الدكتور يوسف الرفاعي في تصريح صحافي امس ان تنظيم المعهد للبرنامج يأتي ايمانا منه باهمية المساهمة في تطوير مهارات العاملين في هذا القطاع الحيوي والمهم ورفع كفاءتهم.

وأضاف الدكتور الرفاعي ان معهد الدراسات المصرفية أبرم قبل اربع سنوات اتفاقية شراكة حصرية مع معهد «البحرين» للدراسات المصرفية والمالية تتعلق بتوفير البرامج التدريبية والدورات المتخصصة والشهادات المعترف بها دوليا في مجال التأمين اضافة الى تقديم الاختبارات لقطاع التأمين المحلي وجميع المهتمين بهذا القطاع.

وأوضح ان معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية هو الشريك الحصري لمعهد التأمين البريطاني وبموجب هذه الشراكة يوفر معهد البحرين البرامج التدريبية والشهادات الدولية والاختبارات المتخصصة في مجال التأمين حصريا في منطقة الشرق الاوسط.

وتعتبر البرامج المتخصصة في مجال التأمين لجميع الجهات والاشخاص المهتمين والعاملين في قطاع التأمين والشهادات الصادرة عنها مؤهلا لازما وضروريا للعمل في هذا القطاع للوصول الى مناصب اشرافية وادارية معينة فيه.

«العربية للطيران» تعلن عن زيادة رحلاتها إلى الكويت والرياض

أعلنت شركة «العربية للطيران مصر» امس عن توسيع نطاق خدماتها إلى مدينتي الكويت والرياض انطلاقا من مركز عملياتها في مطار «برج العرب الدولي» بمدينة الإسكندرية: حيث ستقوم الناقلة بزيادة رحلاتها الأسبوعية الثلاث التي تسيّرها حاليا إلى هاتين الوجهتين الى يومية، مما يتيح للمسافرين سهولة وراحة أكبر في السفر.

وبهذه المناسبة، قال عادل علي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»: «يسر العربية للطيران مصر أن تعزز من رحلاتها الجوية إلى اثنتين من أهم مدن الخليج العربي. ونحن على ثقة تامة بأن هذه الخطوة ستوفر لعملائنا خيارات جديدة من الرحلات الجوية ذات الأسعار المناسبة. وفيما تؤكد الشركة التزامها بتطبيق استراتيجيتها الرامية لتوسيع شبكة وجهاتها، فإننا سنواصل توفير المزيد من خيارات القيمة مقابل المال لعملائنا من مختلف أنحاء المنطقة».